تجـارة الأدوات الـصحيـة.. رواج بـرغم ارتفـاع الأسعـار

محمد شريف أبو ميسم

هنالك أكثر من عامل واحد وراء النشاط الـواضح في تجـارة الأدوات الـصحيـة ، فازدياد عدد المحال والمتاجر التي تبيع هـذه السلع - وباقبـال كبيـر من قبل المستهلكين –حتى في المناطق السكنية ، يشكل مؤشرا في ازدياد الطلب على هذه السلع الاستهلاكية .. وازدياد الطلب في هذا الوقت بالذات يشير أيضا الى جملة من المتغيـرات في الـواقع الأقتـصـادي والاجتماعي وحتى الأمني .. فهو يؤشر من ناحية الى ازدياد مستوى دخل الفرد برغم مـا يقال عن معدلات التضخم ، وهو يشير أيضا في الجانب الاجتماعي الى ازدياد في عدد العوائل العراقية داخل الرقعة الجغرافية ، وبالتالي انشطار المنازل الى بيوتات صغيرة ، التي ستحتاج الى الملحقات المنزلية الممثلة بالخدمات الصحيـة .. وهـو يشيـر أيضـا الـى الاستقـرار النسبي في الـوضع الأمني الذي أصبح استقرارا تلقائيا تحت رغبة الناس الجامحة في صنع الحياة ، اذ ان سوق الأدوات الصحية في شارع الكفاح الذي تعرض الى الأضرار البالغة جراء التداعيات الأمنية وتحديدا في هذا الشارع وفي المناطق المجاورة له ، دفع أصحاب المحال والمتاجر الى دعم الأجهزة الأمنية وبتلقائية من خلال فتح أبواب المحال التجارية رغبة في تعويض ما أصابهم من أضرار جراء الكساد الذي لحق بهم نتيجة سوء الوضع الأمني .. وعودة الحياة الى هذا السوق كان من المفروض أن تساهم في خفض أسعار السلع والأدوات الصحية .. الا ان تجار وأصحاب هذه المحال وعلى ما يبدو يحاولون تعويض ما أصابهم من خسائر وأضرار من خلال رفع الأضرار .. يقول عصام فخري وهو صاحب متجر لبيع الأدوات والعدد الصحية في مدينة الحرية محلة ٤٢٤ .. كان الوصول الى سوق البيع بالجملة في شارع الكفاح صعبا للغاية بسبب سوء الوضع الأمني ، مما دفع الكثير من تجار هذا السوق الى بيع السلع التي بحوزتهم بأسعار رخيصة وأحيانا بأسعار بخسة ، حيث تعرض الكثير منهم الى الخسارة بسبب سوء الوضع الأمني ، ومن أجل تعويض الخسارة التي تعرضوا اليها وهكذا ، قاموا برفع أسعار السلع الصحية .. ويضيف عصام قائلا : ان عموم مفردات الأدوات الصحية وال(الفتنك) حصل في أسعارها ارتفاعات كبيرة .. فمثلا (روطة بوري) قياس النصف كانت قبل ثلاثة أشهر بسعر يتراوح مابين الثمانية آلاف والتسعة آلاف دينار .. بينما وصل السعر الحالي الى عشرة آلاف وخمسمائة دينار على الرغم من انخفاض قيمة الدولار ، وهذه الأسعار التي نتكلم عنها هي أسعار الجملة .. أما أسعار المفرد فيقررها بائع المفرد نفسه تبعا لنوع الزبون وتبعا للمنطقة التي يعرض فيها بضاعته ، علما انني أتكلم عن الأنواع الصينية المنشأ من (البوريات المعدنية) وهي النوعيات الأرخص ولكن هنالك نوعيات أخرى تركية المنشأ ونوعيات ايرانية تكون أسعارها أغلى من النوع الصيني .. اما أسعار المفرد فهي مختلفة من منطقة الى أخرى وخاصة المحال المتواجدة في المناطق غير التجارية الا ان المراكز التجارية المعروفة ببيع الأدوات الصحية وهي –ساحة الطيران –الصدرية –الكاظمية - فالأسعار فيها تكاد أن تكون متقاربة .. أما بخصوص الأنابيب البلاستيكية ، فمن أشهر النوعيات هي النوعيات المصرية وهي النوعيات الأغلى ثمنا

❖وهل هنالك مراكز تجارية أخرى يمكن لبائعي المفرد أن يحصلوا على بضاعتهم منها ؟ .. خاصة ان الخارطة التجارية لبيع السلع في مدينة بغداد قد تغيرت بسبب الوضع الوضع الأمني الذي كان متوترا في كثير من المناطق ، فأستحدثت على اثر ذلك أسواق جديدة لتغطي حاجات ورغبات الناس من السلع التجارية المختلفة ..

- الكثير من التجار كان وما زال لديهم مخازن في مناطق متفرقة من مدينة بغداد اضافة الى مايملكونه من مخازن في منطقة الكفاح ، وأذكر منها البياع والدورة والكاظمية .. حيث يكون المكتب في مكان والمخازن في مكان آخر ، وفي ضوء المتغيرات التي طرأت على الواقع الاقتصادي عموما وتحديدا العمل التجاري بسبب الوضع الأمني ، كانت تلك المخازن النواة الأولى لتأسيس البداية لسوق جديد ، فتوالدت أسواق للجملة في بعض المناطق مثل البياع والكاظمية ..

❖ هل هنالك سلع يزداد عليها الطلب دون غيرها ، وهل تشهد تجارتكم انتعاشات ، جراء البيع الموسمي ؟

- عموم الأدوات الصحية يزداد عليها الطلب ، باستثناء (المغاسل) اذ انها سلع تمتاز بطول العمر الاستهلاكي ، ولكن مع ذلك فان ارتفاع مستوى الدخول لدى الناس ، يساهم في زيادة الطلب على هذه السلعة بدواعي التغيير ، وخاصة في المناطق التي يقيم فيها ذوي الدخول المرتفعة ، وحاليا ازداد الطلب وبشكل كبير على عموم مفردات الأدوات الصحية وفي مختلف مناطق بغداد ، بسبب قدوم فصل الشتاء حيث يتجه الناس الى صيانة وادامة منظومة سخان المياه ، فيزداد الطلب على الأدوات الصغيرة التي تحتاج الى الاستبدال ، وربما يستوجب الأمر وفي كثير من الأحوال استبدال مجموعة الأنابيب أو ملحقات جهاز تسخين المياه .. أما في فصل الصيف فيزداد الطلب على ملحقات أدوات التبريد التي تعتمد المياه ، وكذلك الملحقات المتعلقة بخزانات المياه ، وبشكل عام فقد طرأت تغييرات كبيرة على عملنا منذ أكثر من ستة أشهر ، حيث ازداد الاقبال على المواد الصحية بشكل عام وازداد الطلب خلال الأشهر الأخيرة بشكل لافت لذلك تلاحظ ازدياد عدد المحال التجارية التي تبيع المواد الصحية بالمفرد ، وأصبح الأمر لافتا في بعض المناطق والأحياء السكنية ، حيث يقترب عدد هذه المحال من عدد المحال التي تبيع المواد الغذائية ، وهذا الكلام الذي أقوله ليس فيه أدنى حد من المبالغة .. وقد ساهم التحسن الملموس في الوضع الأمني في انتعاش تجارة الأدوات الصحية بعد عودة الحياة الى السوق الرئيسية التي تبيع هذه المواد بالجملة في الكفاح ، أما الارتفاع في أسعار المعروض من السلع الصحية فمرده ليس رغبة تجار الجملة في تعويض ما تعرضوا له من خسارة جراء سوء الوضع الأمني فقط حيث ساهمت زيادة الطلب من قبل المستهلكين في رفع تلك الأسعار .

رجال أعمال البصرة يناقشون سبل دعم المشاريع الخاصة

البصرة / المدى

ناقش مؤتمر لرجال الأعمال في البصرة، السبت، آلية تعزيز قدرات رجال الأعمال ودعم المشاريع الخاصة من خلال توفير فرص الاستثمار الوطني والأجنبي.

وقال رئيس فرع الاتحاد في البصرة ان "المؤتمر السنوي الأول لفرع الاتحاد في محافظة البصرة تناول مراجعة وتقييم النشاطات التي نظمها الاتحاد خلال العام الماضي ٢٠٠٧ وكيفية النهوض بمستوى رجال الأعمال في البصرة تماشيا مع مستوى تطور الاقتصاد العالمي".

واوضح صبيح حبيب يسر "طرح المؤتمر الذي حضره أغلب أعضاء الهيئة العامة الجوانب السلبية في العمل، لاسيما تشكيل اللجان التابعة لفرع الاتحاد وتقييم المسؤوليات لتجاوزها خلال المرحلة المقبلة."

وأضاف أن "من المحاور المهمة التي تضمنها المؤتمر مناقشة آلية تعزيز قدرات رجال الأعمال في البصرة ودعم المشاريع الخاصة من خلال توفير فرص الاستثمار الوطني والأجنبي."

من جانبه قال عبد الصاحب صاحب حميدي عضو الهيئة الإدارية للإتحاد أن "هناك العديد من النشاطات التي سيعمل عليها اتحاد رجال الأعمال في البصرة خلال الفترة القريبة."

وأشار إلى أن من هذه النشاطات تشكيل وفد برئاسة محافظ البصرة وعضوية أعضاء اتحادات رجال الأعمال في البصرة وذي قار وميسان والمثنى لزيارة النمسا لتبادل الخبرات والمعلومات بين الجانبين.

وأضاف "كما تم توجيه دعوة من اتحاد رجال الأعمال في البصرة لعدد من رجال الأعمال النمساويين للقيام بزيارة البصرة ودراسة إمكانية تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية فيها من قبل الشركات النمساوية." ولفت إلى أن هناك مقترحا تجري مناقشته بين اتحاد رجال الأعمال وجهات حكومية في البصرة لإقامة معرض دولي فيها خلال العام الجاري ٢٠٠٨".

وأوضح حميدي ان "اتحاد رجال الأعمال هو مؤسسة اقتصادية مدنية تأسست في بغداد عام ٢٠٠٤ ولديها عدد من الفروع في بقية المحافظات العراقية ويرتكز عملها ضمن مبدأ العمل التطوعي الجماعي ومساندة التوجه نحو الاقتصاد الحر."

استئناف ضخ النفط من حقول كركوك الشمالية إلى ميناء جيهان التركي

كركوك / المدى

قال مصدر مسؤول في شركة نفط الشمال، إن عملية ضخ النفط من حقول كركوك الشمالية إلى ميناء جيهان التركي استؤنفت مساء امس بعد توقف دام ثلاثة أيام.

وأوضح المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "عملية ضخ النفط من حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي، استؤنفت مساء (السبت)".

وأضاف المصدر أن "عملية التصدير تتم بطاقة إجمالية تتراوح بين ٢٥٠-٣٥٠ ألف برميل في اليوم". مشيرا إلى أن الضخ كان متقطعا وعلى فترات متفرقة.

وكان مصدر نفطي قد قال يوم الأربعاء الماضي ان عملية تصدير النفط توقفت فجر الأربعاء نتيجة لامتلاء خزانات النفط بميناء جيهان التركي بحمولات تقدر بنحو ٣ ملايين برميل.

يذكر أن استئناف ضخ النفط من حقول كركوك مرتبط بعملية تفريغ الحمولات في الخزانات النفطية في ميناء جيهان التركي.

معـانـاة بـسبب التبـاطـؤ في إقـرار القـوانين الاقتـصـاديـة

بغداد / المدى

قال خبراء يوم السبت، خلال أوراق عمل بحثية، ضمن فعاليات معرض (بغداد العمل للعمل) الذي تقيمه غرفة التجارة والصناعة العراقية - الأمريكية على ارض فندق الرشيد للفترة من ١٥-١٧شباط، أن حجم المعاناة التي يعانيها الاقتصاد العراقي بسبب التباطؤ في إقرار تشريعات، تتناسب مع الوضع الاقتصادي الراهن، ما يؤدي إلى تدمير الاستثمار وزيادة نسب البطالة.

ونقلت وزارة الصناعة في ورقة عمل حملت عنوان (إستراتيجية التنمية الصناعية والاستثمار) "حجم معاناة الوزارة والاقتصاد العراقي جراء الاستمرار بقانون جرى استحداثه في فترة الحصار الاقتصادي والذي لم يعد مجديا في زمن الانفتاح على السوق".

وقدرت الورقة المبالغ المطلوبة لإعادة تأهيل وتشغيل شركات الوزارة بنحو (١,٤) مليار دولار، بينما مجموع ما تم تخصيصه للوزارة في الموازنة الفيدرالية للعام ٢٠٠٨ هو (٤٠٠) مليار دينار خاصة بالمشاريع، مما حدا بالوزارة إلى البحث عن بدائل إلا أنها اصطدمت بعدم وجود تشريعات تسهل أعمال الشراكة مع القطاع الخاص حيث اعتمدت قانون الشركات رقم ٢٠ لعام ١٩٩٧ لتحديث الشراكة مع القطاع الخاص إذ يتولى القطاع الخاص الإدارة الكاملة للعمل فنياً وإداريا مقابل حصة من الإنتاج ولفترة زمنية تتراوح بين ١٠-١٥ سنة.

واعتبرت ورقة العمل انه "وبرغم الحاجة إلى تعديل قوانين الاستثمار إلا ان النتائج من العروض كانت ايجابية حيث تم تقديم العديد من العروض وتمت الإحالة المبدئية لتأهيل كل من معامل سمنت المثنى وكركوك والقائم". كما أشادت الورقة "بالتجربة الناجحة للقروض الميسرة للمشاريع الصناعية الصغيرة والتي كان للوزارة تجربة فيها حيث قدمت ١٦٣٦ قرضا من إجمالي المبلغ المخصص في ميزانية عام ٢٠٠٧ " وقالت إنها "ساعدت على توفير ١٧٠٠٠ فرصة عمل" وان الوزارة تسعى للاستثمار فيها.

المدير التنفيذي لرابطة المصارف العراقية عبد العزيز حسون قدم بدوره ورقة عمل حملت عنوان (دور المصارف في تنشيط القطاع الخاص) ركز فيها على ان "عنصر الإسناد في أي حقل عمل هو الأموال التي تغطي الكلف وكيفية الحصول عليها" مرجحا "دور المصارف الأهلية التي تعمل مثل القلب النابض الذي بإمكانه ان يمد الجسم بالدم في أي اقتصاد صغير أو كبير".

وقال حسون في ظل " الواقع الذي نعيشه يوميا والخراب الذي يحيط بنا من كل جانب فان العمل المصرفي هو أكثر المؤشرات التي يمكن بل يجب الاعتماد عليها في أي حساب أو تقييم للنشاط الاقتصادي بشكل عام ".

وتابع أن "الخدمات المصرفية يمكن حصرها في ثلاثة أنشطة رئيسة هي قبول وإدارة الودائع والاستثمار والتمويل والاقتراض والضمان".

مشددا على ان "معظم المصارف لا تزاول إلا النزر اليسير من إعمالها بعد إقحامها في آلية معالجة السوق التي تتضمن استثمار الأموال في سندات حكومية مضمونة وبمردود عال، والإيداع لدى البنك المركزي مقابل فوائد عالية وتداول العملات الأجنبية بهوامش تحقق ارباحا كبيرة مما لم يبق للسوق فائضا من الأموال لدى المصارف لتوظيفه ".

وأضاف" ان تراكم القروض الممنوحة من قبل المصارف الأهلية وعدم القدرة على تسديدها في الوقت المحدد هو ابرز ما يحد من قدرة المصرف على العودة إلى السوق وهو ما يجعلنا إمام تجربة فريدة لم يمر بها أي بلد في السابق".

في الهم الاقتصادي

العلامة التجارية و آليات اعتمادها

حسام السامرك

ليس جديدا أن نذكر بالعلامة التجارية التي مضى عليها في العراق ردح طويل من الزمن تجاوز السبعة عقود ،فكان لها حضورها وتقاليدها والتزام (حرماتها) واحترام مساحتها،اذ تبدو العلامة المسجلة منذ أجيال عدّة منطقة مصانة وشاخصا معتمداليس من السهولة تجاوزه أو التجاوز عليه.

العد التنازلي الذي شهدناه لتجاهل الثوابت التي كانت أخلاقية قبل أن تشرع لها القوانين والتعليمات،أخذ يتسلل ليلوي عنق تلك الثوابت لحظة تجرؤ الحلقات الطفيلية –ليس في تداولات السوق فحسب وانما في كل حقول حياتنا اليومية وفعالياتها- لتبث السلوك الشائن في الصناعة والتزييف والغش التجاري المدان.فكان انتشار ذلك الهوس في مستوردات مزيفة ومنتجات محلية مغشوشة كان منتظرا أن يرفضها المستهلك بغض النظر عن ضعف الأجهزة الحكومية في متابعتها وضرورات مساءلة مروجيها ومسوقيها.

احد تلك الأمثلة على سبيل المثال ما أخذت تنتجه معامل وشركات عدة من المشروبات الغازية(بيبسي كولا وسفن أب وميرندا) حتى لم يعد لأي مستهلك حتى لو كان متخصصا أن يتعرف على عائدية تلك المنتجات بما فيها منتجات (سوق مريدي).

واذا كنا نلوم وزارة الصحة وأجهزتها على تجاوزات منتجي(مريدي) فمن البدهي أن تتنبه شركات كبيرة وصغيرة في الوقت نفسه الى انتاج تلك المشروبات تحت المسمى التجاري المتعارف عليه بعد أن غدا انتاج ذلك المنتج وتحت العلامة التجارية العالمية محصورا بشركة واحدة تنتمي للقطاع المختلط هي شركة بغداد للمشروبات الغازية بعد أن جددت التزامها بمعايير الشركة العالمية،وقامت الشركة من جانبها بتزويدها بالمواد الأولية ،لتعد كل علامات منتجات الشركات المماثلة في العراق(الجنوبية والشمالية والغربية وغيرها) فضلا عن الشركات المشيدة على الحدود لتزودنا من خارج العراق بمنتجاتها المشكوك بأمانها .

لكن المنتجين عندنا لم يترددوا في السطو على العلامات العالمية لمجرد (تمشية) تلك المنتجات بأية وسيلة بما فيها وسائل السطو والغش التجاري.

لقد شهد العالم تطورا كبيرا –على سبيل المثال- في انتاج المشروبات الغازية قد تكون أكثر تطورا وفائدة من علامات عالمية لكن الشركات المنتجة لاتتردد في استخدام ما تختاره من علامات جديدة كي تسوق منتجاتها وتضاهي بها المنتجات الشهيرة ،لكن المنتجين عندنا لم يترددوا في السطو على العلامات العالمية لمجرد (تمشية) تلك المنتجات بأية وسيلة بما فيها وسائل السطو والغش التجاري.

ان ما يترتب على الشركة التي تنفرد بقانونية حمل علامتها التجارية المسجلة أن تسائل قانونيا كل من يتجرأ على عملية الغش التجاري المدانة قانونا فيما ينتظر أن تتصدى جمعيات حماية المستهلك التي تنهيأ لتؤدي دورا مهما في الساحة الاقتصادية ،أن تحمي المستهلك من تحايل وغش مفضوحين يتعرض سوقنا ويكون المواطن أول ضحاياها.

مـــؤشـــرات

تـــضخـــم

زاد معدل التضخم السنوي في قطر قليلا الى ١٣,٧٤ في المئة في نهاية الربع الاخير من العام الماضي من ١٣,٧٣ في المئة في نهاية أيلول مع ارتفاع ايجارات المساكن واسعار المواد الغذائية في البلاد.

والتضخم في انحاء الشرق الاوسط في زيادة ترجع اساسا الى زيادة الطلب على المساكن والمساحات الادارية مع نمو الاقتصادات في المنطقة مدعومة بزيادة اسعار النفط الى نحو خمسة امثال مستوياتها منذ عام ٢٠٠٢ .

ووفقا لبيانات الامانة العامة للتخطيط التنموي زادت الايجارات وتكاليف المرافق التي تمثل مكونا واحدا على المؤشر القطري لاسعار المستهلكين ٢٧,٧ في المئة في الربع الاخير مقارنة مع زيادتها ٢٨,٨ في المئة في الربع الثالث من العام الماضي.

واظهرت البيانات ان اسعار المواد الغذائية والمشروبات والتبغ في قطر التي تربط عملتها الريال بالدولار الامريكي زادت بنسبة ١٠,٥ في المئة مقارنة مع ٦,٥٩ في المئة في الربع الثالث.

دعـــــم

قالت وكالة أنباء الجمهورية الاسلامية الايرانية يوم السبت ان البرلمان فَوَض وزارة النفط استيراد كميات من البنزين والسولار قيمتها ٣,٢ مليار دولار في السنة المالية التي تبدأ في ٢١ اذار.

والقرار جزءاً من مراجعة يقوم بها البرلمان لمشروع الميزانية الذي أحاله الرئيس محمود أحمدي نجاد الى البرلمان الشهر الماضي والذي وافق على خطوطه العريضة في الأسبوع الماضي.

وايران رابع أكبر مصدر للنفط في العالم لكنها تفتقر للطاقة التكريرية الكافية ويتعين عليها بالتالي استيراد كميات ضخمة من الوقود الذي تبيعه للمواطنين بأسعار مدعمة دعما كبيراً.

ويقول مسؤولون ايرانيون ان واردات الوقود تراجعت بشدة منذ بدأت البلاد تطبيق نظام حصص الوقود في حزيران لتقييد الاستهلاك المتزايد.

عـــمـلات

لمكافحة التضخم الذي زاد الى اعلى مستوياته في ١٦ عاما عند ٦,٥ في المئة في كانون الاول.

ويرجع ارتفاع التضخم جزئيا الى زيادة في الأسعار العالمية للسلع والدولار الامريكي الضعيف.

وقال ابو غرارة ان مجلس الشورى الذي يعين العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز أعضاءه سيجتمع يوم الاحد مع وزير المالية ابراهيم العساف ومع حمد بن سعود السياري محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي.

سيبحث مجلس الشورى السعودي رفع سعر صرف الريال مقابل الدولار الأمريكي خلال اجتماع مع وزير المالية ورئيس مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي).

ونقلت صحيفة الاقتصادية عن اسامة ابو غرارة نائب رئيس اللجنة المالية بمجلس الشورى قوله ان مراجعة سعر صرف الريال مقابل الدولار "ضرورة".

وقال ابو غرارة ان المملكة التي لم تغير سعر صرف الريال منذ ٢٢ عاما لم تتخذ بعد "خطوات ملموسة"